عرض كتاب: الهوية والتعدد الإثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان: ١٩٥٥-٢٠٠٥م، تأليف: هويدا صلاح الدين العتباني[١]

عرض: منى محمود أبوبكر

الوصف العام:

عنوان الكتاب: الهوية والتعدد الإثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان: ١٩٥٥-٢٠٠٥م؛ المؤلف: هويدا صلاح الدين العتباني؛ الناشر: مركز دراسات المرأة، الخرطوم؛ الطابعون: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة؛ تاريخ النشر: ٢٠١٢م؛ عدد الصفحات: ٣٦٦ (٢٤ سم)؛ ردمك: ٤-٥٦-٩٩٩٤٢-٩٧٨؛ رقم الإيداع: ٢٠١٢/٣٤٢؛ قدم للكتاب: البروفسير يوسف فضل حسن.

محتوى الكتاب:

يتكون الكتاب، بعد الإهداء والشكر والتصدير والتقديم والمقدمة، من خمسة فصول تتفرع إلى مباحث ثم إلى مطالب. جاء الفصل الأول (ص٢٣-٦٧) بعنوان "الهوية.. الإثنية..التعددية..النزاع: دراسة مفاهيمية مع إشارة خاصة للهوية السودانية"؛ وينقسم إلى مبحثين يتفرع كل منهما إلى مطالب. يتناول المبحث الأول "دراسة مفاهيمية" من خلال أربعة مطالب، يناقش الأول منها "الهوية" والثاني "الإثنية" والثالث "التعددية" والرابع "النزاع". أما المقصود بالدراسة المفاهيمية هنا فهو تعريف للمفاهيم وليس إطاراً نظرياً شاملاً للدراسة. في المطلب الأول عن

(١) تحصلت على دكتوراه في فلسفة السلام والتنمية من جامعة جوبا؛ وتشغل حالياً منصب الأمين العام لمركز دراسات المرأة ومنسق التدريب بجامعة بحري (جامعة جوبا سابقاً)، وهي كاتبة وصحفية بصحيفة الرأي العام وبعض المجلات الدورية الأخرى.

الهوية قامت الكاتبة باستعراض العديد من التعريفات لمفهوم الهوية، حيث وافقت تعريف فرانسيس دينق في أن الهوية هي الطريقة التي تعرّف بها الذات استناداً إلى عوامل تعريفية مثل العرق أو الدين. ما يؤخذ على هذه الجزئية هو أن هناك الكثير من التعريفات الحديثة التي لم يرد ذكرها، ولم يرد كذلك تأكيد لاختلاف تعريف المفهوم باختلاف المجال العلمي المعيَّن، حيث أن تعريف علم الاجتماع للهوية يختلف عن تعريف علم السياسة ويختلف الاثنان عن تعريف علم النفس. أما انتقاء الباحثة للتعريف الذي أخذ به فرانسيس دينق فلم يوضح إن كان دينق هو صاحب التعريف أم أنه قد استقاه من مرجع ما، لأن في الحالة الأخيرة يصبح من الأفضل الرجوع إلى المصدر الأصل، وليس المنقول منه. أغفلت الباحثة كذلك تناول أنواع الهويات مثل الهوية المكانية والاجتماعية والثقافية والجندرية أو النوعية، إلخ. كما لم يرد ذكر للنظريات التي تستند عليها المفاهيم الواردة مثل نظرية روكاس وبرووير[٢] حول عقدة الهوية أو نظريات شيلدون وبروك حول ارتباط العوامل الداخلية والخارجية بتحديد الهوية.[٣]

المطلب الثاني عن "الإثنية" يستعرض تعريفات واستعمالات المصطلح والمفاهيم المتعلقة به مع شرح جيد لخصائص الجماعة الإثنية والعلاقة بين المجموعات وتصنيفها هرمياً وأفقياً مع الإشارة لبعض المدارس الفكرية التي تشرح المفهوم. أما المطلب الثالث الذي يناقش "التعددية" فقد انتهج نفس المسلك في تعريف المفهوم وشرحه باعتباره

(٢) Roccas, S. & Brewer M. B. (2002). Social identity complexity. *Personality and Social Psychology Review*, 6, pp. 88-106.

(٣) Stryker, Sheldon & Burke, Peter J. (Dec. 2000). The past, present, and future of an identity theory. *Social Psychology Quarterly*, Vol. 63(4), pp. 284-297.

مفهوماً مركباً يعبِّر عن ظاهرة متعددة الأبعاد ذات علاقة بالتنوع والتباين، ثم أوضح المطلب موقف الإسلام من التعددية. في المطلب الرابع "النزاع وفض النزاع" ذكرت الكاتبة أنه سمة ملازمة للتطور البشري، وأنه في حالة تزايد مستمر، ويتنوع بين ممتد وصعب وعميق. أما فض النزاع فهو إحلال الحوار محل العنف، ويحتاج لمراحل ولطرف ثالث حتى يتم بنجاح.

يتناول المبحث الثاني "الهوية في شمال وجنوب السودان"، وينقسم إلى ثلاثة مطالب تتناول "التكوينات العرقية" و"اللغة" و"الدين". يناقش مطلب "التكوينات العرقية" الشكل الحالي للتركيبة البشرية في السودان وتاريخ وجودها، حيث تذكر الكاتبة أن العناصر الزنجية هي الأصلية ثم توافدت عليها الهجرات التي أدت إلى تنوع التشكيلة العرقية السودانية. ما يؤخذ على الكاتبة في هذه الجزئية هو اعتمادها على الإحصاء السكاني لعام ١٩٥٦ (ص ٤٦)؛ وقد ذكرت في صفحة ٥٤ أنه "لا يمكن الاعتماد على إحصاء ١٩٥٦م، ليس بسبب التقادم فحسب، وإنما كذلك لعدم الاستقرار السكاني ..."؛ إضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على هذا الإحصاء قد تم نقلاً عن معلومات ذكرت في ندوة أقيمت في جامعة القاهرة (بدون تاريخ)، وليس بالرجوع للإحصاء السكاني نفسه (مع توفر المعلومة).[٤] وهذا ينطبق على كل حالات الاستشهاد بإحصاء عام ١٩٥٦ مثال صفحة ٤٨ (الاعتماد على سعد الدين إبراهيم) أو صفحة ٥٣ (الاعتماد على الأمين أبو منقة ويوسف الخليفة). أيضاً عدم استكمال الإحصائيات للسلالات العرقية التي تسكن السودان، حيث تم فقط انتقاء المجموعات ذات الأصول العربية (٤١٪) وقبيلة الدينكا (١٢٪) والبجة (٧٪) والمجموعات غير العربية في

(٤) أنظر مكتبة أو موقع وزارة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء: www.cbs.gov.sd

غرب السودان (٦٪). يتناول المطلب الثاني موضوع "اللغة" في استعراض جميل، حيث يبدأ بالتعريفات ثم يشرح وضع اللغة في السودان وأسباب تعريب الشمال رغم قوة اللغات المحلية، وتغريب الجنوب رغم وجود لغاته الأصلية. أما في المطلب الثالث "الدين" فقد استعرضت الكاتبة تاريخ وجود الديانة المسيحية وتغلغل الإسلام وانتشاره في السودان الشمالي ثم تاريخ الأديان والمعتقدات في جنوب السودان وسياسة الاستعمار الدينية وأسباب بطء تغلغل الإسلام هناك.

ينقسم الفصل الثاني (ص ٦٩-١٣١) الذي جاء تحت عنوان "قضية الهوية: خلفية تاريخية لجذور النزاع" إلى ثلاثة مباحث يتفرع الأول منها إلى ثلاثة مطالب والثاني إلى خمسة والثالث إلى مطلبين. يتناول المبحث الأول "أسباب تجذر النزاع وتأثير الهوية" ويناقش في مطلبه الأول بعنوان "سياسة الاستعمار في ترسيخ الفصل بين الجنوب والشمال"، سياسة المناطق المقفولة عام ١٩٢٢م وعزل الجنوب وفرض القيود الاجتماعية والثقافية عليه، مما أدى لقيام الحركة الوطنية ورفع مذكرة مؤتمر الخريجين ثم تراجع الحكومة البريطانية عن تلك السياسات مع نهاية الحرب العالمية الثانية. أما المطلب الثاني فيتناول "سياسة التبشير المسيحي" كأداة استعمارية ضد انتشار الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا واستعداء الجنوبيين ضدها. يتناول المطلب الثالث موضوع "ممارسة الرق" في استعراض تاريخي لتلك الممارسة عالمياً وداخلياً ثم ربطها بالهوية العربية والدينية. تبرر الكاتبة لتلك الممارسة بما أسمته محاولة "إخلاء مسؤولية" العرب عنها (ص ١٠٠) بسبب عدم تحريم الإسلام لتلك الممارسة، وتذكر أن تجارة الرق قد تحدث بين الجنوبيين أنفسهم بسبب النزاعات القبلية وإغارتهم على بعضهم البعض. وتذكر في تناولها الزبير ود رحمة أنه لم يكن ينوي ممارسة تجارة الرق، وأنه امتهن التجارة أولاً ثم قام بشراء العبيد للاستعانة

بهم في نقل البضائع ثم قام باسترقاقهم بعد ذلك انقاذاً لهم من الموت مثل حالة قبائل النيام نيام.

تحتاج مثل هذه الآراء التي تبرر لموضوع في غاية الحساسية ولا يزال مثار الكثير من الجدل، إلى درجة عالية من الحذر في عرضها؛ بل ربما كان من الأجدر إدانة هذه الممارسة بدلاً عن اتخاذ التبريرات لها، حيث أن الزبير باشا، وإن قام بغزو إحدى القبائل العربية كما ذكرت الكاتبة، فإنه لم يسترق أبناءها، بل كان تركيزه على القبائل الزنجية التي تدعي الكاتبة أنه "بمحض الإرادة قبل مواطنو تلك القبائل العمل كرقيق مع الأسياد الذين شروهم مقابل الحصول على الطعام والأمن" (ص ١٠٣). من المعروف أن تجارة الرق في السودان كانت نتيجة لظروف تاريخية معيَّنة ومناخ عام سائد في ذلك الوقت وطموحات قادة يرغبون في تقوية جيوشهم، وليس للإسلام علاقة بطموحات الأرمن والأوروبيين ومحمد علي باشا أو الزبير باشا، ولم يرد أن الإسلام كان مرجعية لهم لممارسة تجارة الرق. لذلك فإن ربط الأمر بالإسلام وسرد ما يعزز ذلك من أحاديث وآيات (ص ١٠١) أمر لا يخدم الغرض الأساسي الذي من أجله قامت الكاتبة بعمل هذا البحث (المقدمة: ص ١٧-٢٠)، بل وقد يؤدي إلى إثارة نعرات أجهدت المجتهدين في تهدئتها؛ وفوق ذلك تفتح أبواباً للإساءة للإسلام وللسودان ناهيك عن التوقيت الدقيق الذي أجريت فيه الدراسة.

المبحث الثاني من الفصل الثاني جاء بعنوان "أحداث ومواقف تاريخية في الفترة بين ١٩٤٥-١٩٥٥م" ويتناول في سرد تاريخي مفصل تطور العلاقات بين الشمال والجنوب من خلال مواقف مختلفة ابتداءً من "مؤتمر جوبا ١٩٤٧م" في المطلب الأول، و"الجمعية التشريعية ١٩٤٨م والحكم الذاتي" في المطلب الثاني، ثم "تجاوز الجنوبيين في اجتماع القاهرة" في المطلب الثالث، وفي الرابع "الخلاف بين الأحزاب الشمالية يؤجج النزاع مع الجنوب"، وفي الخامس "لجنة السودنة".

أما المبحث الثالث من الفصل الثاني فيسرد "نماذج من صراع الهويات قبل الاستقلال" ويتناول بشئ من التفصيل في المطلب الأول "أحداث الزاندي انزارا ١٩٥٥م" وفي الثاني "أحداث توريت ١٩٥٥م".

يتحدث الفصل الثالث (ص ١٣٥-٢٣٠) عن "قضية الهوية وتسوية النزاع بين شمال وجنوب السودان ١٩٥٦-١٩٨٩م" وينقسم إلى أربعة مباحث. يتحدث الأول عن "صراع السلطة والهوية وأثره على مشكلة الجنوب ١٩٥٦-١٩٦٤"، حيث وقف الجنوبيون مع الشماليين من أجل نيل الاستقلال، ثم بروز الخلافات مع أول حكومة برلمانية وتفاقم الوضع في حكومة عبود ١٩٥٨-١٩٦٤. لعل القارئ للكتاب يتساءل عن عدم إفراد مبحث منفصل لمناقشة فترة حكم عبود مع أهميتها لقضية الجنوب، بل تم إدراجها كفقرة في المبحث الأول الذي يتناول الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٤ رغم اشتمال هذه الحقبة على فترتي حكم مختلفتين. المبحث الثاني يتناول "مشكلة الجنوب وتسوية النزاع في الديمقراطية الثانية ١٩٦٤-١٩٦٩" بحكوماتها الأربع، وتتناول الموضوع بعد المقدمة في مطلبين: الأول حول "مؤتمر المائدة المستديرة في ١٩٦٥"، حيث تستخلص بعد تفصيل مطوَّل أنه قد ساهم في الوعي الجماهيري حول مشكلة الجنوب. يتناول المطلب الثاني "لجنة الإثني عشر ١٩٦٥-١٩٦٦" التي عيِّنت لمواصلة حوار مؤتمر المائدة المستديرة و"حماية المصالح الخاصة للجنوب وحماية المصالح العامة للسودان" (ص ١٦٢) ثم فشل هذه اللجنة في أداء مهمتها بسبب الخلافات السياسية. ثم يتناول قضية الهوية في هذه الحقبة ونماذج من صراع الهوية مثل "أحداث الأحد الأسود" في ديسمبر ١٩٦٤. المبحث الثالث يتناول بالتفصيل "فترة مايو ١٩٦٩-١٩٧٢" في مطلبين: الأول عن "حكومة مايو وقضية الجنوب" والثاني عن "اتفاقية أديس أبابا" ونماذج من نصوصها وبعد ذلك انهيارها عام ١٩٨٣. تحدثت الكاتبة بعد ذلك عن الهوية في اتفاقية أديس أبابا ومناصرة الحكومة لقضية العروبة ثم

الصراع بين أفرقة وأسلمة السودان؛ واستخلصت أن الاتفاقية هي التجربة الوحيدة منذ الاستقلال التي قدمت حلاً لمشكلة جنوب السودان وثبَّتت مبدأ الحوار والمواطنة والحكم الذاتي، وأن فشلها جاء بسبب الخلاف الشمالي الجنوبي والشمالي الشمالي والجنوبي الجنوبي.

يناقش المبحث الرابع "فترة الديمقراطية الثالثة"؛ بدايةً بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥ ثم في مطلبين: "مبادرة كوكادام ١٩٨٦" وانهيارها واتفاق المهدي قرنق وفشله؛ وفي الثاني "اتفاق الميرغني قرنق ١٩٨٨" وبعض بنود الاتفاق وقضية الهوية، حيث انحصر النقاش حول تطبيق الشريعة الإسلامية وعلاقة الدين بالدولة وقوانين سبتمبر. وقد تميزت تلك الفترة بالتكتلات الهشة وتحول الحركة الشعبية من تحرير جنوب السودان إلى تحرير السودان كله لتشمل الشرق والغرب في مواجهة المركز.

يأتي الفصل الرابع (ص ٢٣٣-٢٩٤) تحت عنوان "الهوية والتعدد الإثني ومبادرات الحل السلمي لقضية الجنوب ١٩٨٩-٢٠٠٥م" وينقسم إلى مبحثين: يتحدث المبحث الأول في ثلاثة مطالب عن "الانتقال من الحرب إلى السلم ومبادرات الحوار". يناقش المطلب الأول بعد مقدمة طويلة (ص ٢٣٣-٢٤٣) "محادثات أبوجا ١ و٢" في مايو ١٩٩٢ ومايو ١٩٩٣م على التوالي، ويستعرض الظروف التي أدت إليهما، حيث كان الخلاف الأساسي حول مبدأ تقرير المصير وتطبيق الشريعة الإسلامية، مما أدى لفشل المفاوضات، ولكن تم الاعتراف لأول مرة بمبدأ الاستفتاء. تناول المطلب الثاني "اتفاقية الخرطوم للسلام" التي تم توقيعها عبر أربع مراحل: تكوين المجلس الأعلى للسلام، والاتصال بالقيادات الجنوبية، وتوقيع الميثاق السياسي عام ١٩٩٦، ثم التوقيع؛ حيث نصت الاتفاقية على خياري الوحدة أو الانفصال واعتماد اللغة العربية كلغة أساسية والإنجليزية كلغة ثانية. تناول المطلب الثالث "مبادرة الإيقاد" وإعلان

المبادئ والناتج عنها والملابسات الداخلية والإقليمية التي أدت إلى إجبار حكومة الإنقاذ على قبوله، مما يعني قبول مبدأ تقرير المصير للجنوب.

أفردت الكاتبة المبحث الثاني لمناقشة "اتفاقية السلام الشامل" في أربعة مطالب: "الدين" و"اللغة" و"التنوع الثقافي" و"تقرير المصير"؛ وذلك كونها الاتفاقية الوحيدة التي أدت لحسم النزاع منذ انهيار اتفاق أديس أبابا عام ١٩٨٣، حيث أخذ النزاع بعداً جديداً بدخول عامل البترول، مما أضاف محور الموارد للصراع. استمرت المفاوضات لمدة عامين ونصف تم فيها التوقيع على ستة بروتوكولات اعترفت بحق شعب جنوب السودان في تقرير مصيره. أشارت الكاتبة إلى عدم تطرق الاتفاقية إلى قضية الهوية، بل إلى محددات الهوية مثل الثقافة واللغة والدين. في موضوع "الدين" في المطلب الأول ذكرت بأنه ظل العامل الأساسي في تحديد الهوية بين شمال وجنوب السودان متمثلاً في الخلاف بين رغبة الحركة الشعبية في إقامة دولة علمانية وتمسك حكومة الإنقاذ بتطبيق الشريعة الإسلامية. تم التوصل في هذه النقطة لاتفاق بإبقاء قوانين الشريعة في الشمال وفصل الدين عن الدولة في الجنوب. أما فيما يخص "اللغة" في المطلب الثاني فقد ضمنت في البند الخاص باقتسام السلطة مع تأكيد أن اللغات المحلية تعتبر اللغات الوطنية واللغة العربية لغة التخاطب والعربية والإنجليزية لغتا الأداء الرسمي. المطلب الثالث يعتبر "التنوع الثقافي" من الضرورات القصوى لتحقيق الإشباع السياسي والثقافي للجنوب، ومن ثم يرتبط بالحل الديمقراطي وقضية الهوية. في المطلب الرابع تعتبر الكاتبة المطالبة بـ"تقرير المصير" مرحلة متطورة من المطالبة بالفيدرالية. ورغم كونه جوهر اتفاقية السلام الشامل إلا أن علاقته بالهوية والتعدد غير مباشرة. يناقش المطلب كذلك تطور فكرة تقرير المصير ومكانته في القانون الدولي وفي الاتفاقية.

الفصل الخامس (ص ٢٩٧-٣٤٣) يتناول "استيعاب قضية الهوية في اتفاقية السلام الشامل: دراسة تقويمية" من خلال ثلاثة مباحث. المبحث الأول "إشكاليات تطبيق اتفاقية السلام الشامل"، ويتفرع إلى ثلاثة مطالب. المطلب الأول حول "إشكالية الهوية" ويفصِّل أنه إضافة للعامل التاريخي فإن هناك عوامل أخرى أدت إلى تعقيد الصراع الإثني، ومن ثم التأثير على تنفيذ الاتفاقية مثل نشوء ذهنية جنوبية عدائية انفصالية، واستضافة العاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٥، وتغيير العملة للدينار؛ وبهذا فإن الاتفاقية لم تستطع تحقيق السلام المجتمعي. يناقش المطلب الثاني "مشكلة أبيي" التي تعقدت بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي فيها؛ ويفصِّل حول البعد الجغرافي والقبلي في قرية أبيي وتواصل الهوية الثقافية ثم صراع الهوية والسياسة. تطرق المطلب أيضاً لصراع الحدود وتكوين مفوضية ترسيم الحدود وفق بروتوكول أبيي وتقريرها عام ٢٠٠٧ الذي انحاز للحركة الشعبية، مما أدى لتفجر الوضع في المنطقة وبالتالي عدم نشر مراقبين دوليين لضمان تنفيذ الاتفاقية.

يتحدث المطلب الثالث عن "البعد الخارجي والهيمنة الأجنبية" التي تميزت بالوصاية في عهد الإنقاذ نسبة لاكتشاف النفط، وبسبب التوجه الفكري للحكومة، وإدراج السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، والحظر الاقتصادي، والعزل السياسي، ونشر نظرية دولة واحدة بنظامين، ثم الضغط على السودان عبر بنود اتفاقية السلام الشامل.

المبحث الثاني يتناول "الاثنين الأسود' كنموذج من صراع الهويات"، وهو الأول من أغسطس ٢٠٠٥م عند وفاة جون قرنق رئيس الحركة الشعبية والأسباب التي قادت لتلك الأحداث مثل الهوة الاجتماعية وثقافة الاستعلاء العرقي، ثم ربط كل ذلك باتفاقية السلام والاستفهام حول جدواها؛ هذا رغم أن نسبة الرضا عن الاتفاقية بلغت ٦٦٪ من عينة الدراسة التي أجرتها وزارة الرعاية الاجتماعية في أكتوبر ٢٠٠٥م.

يأتي المبحث الثالث تحت عنوان "اتجاهات الرأي في تقويم اتفاقية السلام الشامل بالتركيز على قضية الهوية"، والمقصود بذلك إجراء لقاءات مع عدد من الساسة والمفكرين حول الهوية والتعدد والانفصال أو الوحدة، وأثر الشراكة على تنفيذ الاتفاقية، والتدخل الأجنبي. من الشخصيات المختارة، محجوب محمد صالح والصادق المهدي وغازي صلاح الدين والطيب زين العابدين وحسن الترابي، حيث تم استعراض تفصيلي لآرائهم التي خلصت إلى أن الشراكة في الحكم يجب أن تقوم على المصلحة الوطنية. أما حول الوحدة والانفصال فقد تباينت الآراء بين من يرى عناصر إيجابية تدعم الوحدة وترى أن الانفصال يهدد الوحدة في الجنوب، وبين من يطالب بالانفصال مثل منبر السلام العادل. تحت عنوان "أين الخلل؟" تحاول الكاتبة تلمس موضع الإشكال من خلال استعراض آراء المجموعة التي أجريت معها المقابلات. الصادق المهدي مثلاً يرى الإشكال في تسمية الاتفاقية نفسها لأن السلام لم يكن شاملاً في كل أنحاء السودان، كما أن الاتفاقية تعتبر ثنائية وليست قومية. يرى محجوب محمد صالح أن التفاوض قد شمل حملة السلاح والحكومة، بينما يرى الطيب زين العابدين أن الاتفاقية غير متوازنة، ويرى غازي صلاح الدين أنها قد أبرزت مشكلات مثل دارفور والسودان الجديد التي تعترف بتجريم الشمال. تلخص الكاتبة إيجابيات الاتفاقية في حق تقرير المصير وإنهاء الحرب والتحسن الاقتصادي وترسيخ الانتخابات والاعتراف الدولي والداخلي بالنظام، كما أن بروتوكولات الاتفاقية الستة قد أصبحت جزءاً من الدستور وأدت إلى تقلد القوى الجنوبية مناصب رفيعة في الدولة، مما يساهم في حل مشكلة الهوية.

يواجه هذا الجزء إشكالية ظاهرة في اختيار العينة التي أجريت معها المقابلات. تذكر الكاتبة في صفحة ٣٢٥ في سرد لأسس اختيار العينة أنه "الاستنارة والاستدلال بآراء نخبة سياسية وأكاديمية يراعى فيها التنوع السياسي والإثني"، ثم تضيف

أنه روعي فيهم "أنهم أكثر إلماماً في قضايا الوحدة والتنوع والسلام وأن لهم وزناً سياسياً وأكاديمياً واجتماعياً وأنهم يؤمون اتجاهات الرأي وأن بعضهم لهم دور في مفاوضات نيفاشا" (ص ٣٢٥-٣٢٦). هناك خلل رئيس في طريقة اختيار العينة، حيث أن المعايير المذكورة لا تعتبر أساساً علمياً سليماً وكافياً لإجراء بحث ذي منهجية علمية محددة تراعي الحياد والشمول. كما أن العينة لم يراع فيها لا التمثيل السياسي (الحزبي) ولا التنوع الإثني الذي هو موضوع البحث، حيث أن اتجاهات الرأي بشأن اتفاقية السلام لم تحتوِ على مقابلة مع أي شخصية جنوبية – أي النصف الآخر من الاتفاقية؛ بينما تتحدث الفقرة التالية في نفس المبحث عن "شريكا الحكم والمصالح المتبادلة" (ص ٣٣٠).

تنقسم الخاتمة (ص ٣٤٥-٣٤٩) إلى "الخلاصة" و"النتائج" و"التوصيات". توجز "الخلاصة" القضية في ضرورة أن يستصحب أي نظام قضية الهوية والتنوع الثقافي والإثني في برنامجه. تتجمع "النتائج" في ثلاث عشرة نقطة؛ ومن الملفت أن معظمها تعتبر مستخلصات لواقع الصراع بين الشمال والجنوب. أما "التوصيات" فأهمها رعاية الموروثات المحلية، ونقل روح اتفاقية السلام الشامل إلى المستويات القاعدية والبحوث، وتعزيز التعايش الديني والاندماج المجتمعي عبر التزاوج بين أبناء الشمال والجنوب. تحتاج هذه النقطة الأخيرة إلى بعض الإيضاح من الكاتبة، حيث أنها تذكر في صفحة ٣٠٣ أن "فشل عملية التزاوج بين الجنوبيين والشماليين تمثل لب إشكالية الهوية". من المعلوم وجود العديد من حالات التزاوج بين الشماليين والجنوبيات قبل وأثناء وبعد حرب الجنوب لكنها لم تلعب دوراً مؤثراً في حل القضية. كما أن تزاوج الجنوبيين من شماليات يعني أن التزاوج يتم بين الجنوبيين المسلمين (١٨٪) والشماليات المسلمات؛ والمعروف أن المشكلة لم تكن أصلاً مع الجنوبيين المسلمين، بل مع مجموعات الأغلبية ذات الديانات المسيحية أو المعتقدات الأخرى.

يختتم الكتاب بجزء خاص بالمصادر والمراجع (ص ٣٥١-٣٦٥). ما يؤخذ على هذا الجزء هو عدم اشتماله على أي مرجع يعالج الجانب النظري في البحث؛ كما أن طريقة الكتابة العلمية تحتاج إلى مراجعة، حيث يوجد مثلاً من بين ٧٨ كتاباً هناك ٣٢ بدون تاريخ، ومن بين١٧ مصدراً باللغة الإنجليزية هناك ٩ بدون تاريخ.

ملحوظات عامة عن الكتاب:

- أول ما يلفت الانتباه عند قراءة الكتاب هو أنه يتناول موضوعاً أصبح من غير المجدي البت فيه، خاصة أنه قد صدر عام ٢٠١٢م أي بعد الانفصال الفعلي وتكوين دولة جنوب السودان. سرعان ما تتدارك اللبس عندما تعلم أن الكتاب كان أطروحة دكتوراه تمت مناقشتها عام ٢٠١٠ ثم تم تحويلها لكتاب ونشرها.
- يلفت نظرك أيضاً أن هناك تبايناً بين العنوان المذكور في غلاف الكتاب وذاك المذكور في صفحة تعريف الكتاب (ص٢) ثم في تقديم البروفسير يوسف فضل حسن (ص١١) والذي يقرأ "الهوية والتعدد الإثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان: دراسة حالة اتفاقية السلام الشامل (CPA)"، مما يجعل القارئ في شئ من اللبس لأن موضوع الكتاب وطريقة عرضه قد تختلف إذا اختلف العنوان. يتميَّز الكتاب بأنه لم يقع في الخلل الفني الشائع الذي يكرره الباحثون عند تحويل الأطروحة إلى كتاب؛ فهو جيد جداً في إعادة الصياغة.
- يتميَّز الكتاب كذلك بالكم الهائل من المعلومات التي تغطي الموضوع من كل جوانبه والتي تعكس بوضوح الجهد الكبير الذي بذل فيه.
- التوثيق جيد جداً والكتاب غني باستعمال المصادر، ولكن في بعض الإحصائيات من الأفضل الرجوع للمصدر الأصلي، وليس الاكتفاء بالنقل عن مصادر أخرى.
- لغوياً يتميز الكتاب بالوضوح، مما يجعله مفهوماً للقارئ حتى غير المتخصص، أما

علمياً فإنه يشتمل على الكثير من التعبيرات المربكة والتي قد لا تلتزم الحياد العلمي المطلوب، مثال ذلك في صفحة ٦٥ تذكر الكاتبة أن عدم انتشار المسيحية في جنوب السودان يرجع إلى "درجة تعقيد الديانة المسيحية، مما أدى إلى صعوبة الاستجابة لاعتناقها"؛ وفي صفحة ٩٠ "وربما وجدت تلك المؤسسات التبشيرية التربة والمناخ المناسبين في جنوب السودان، لا سيما في ظل انتشار الجهل والتخلف بين قبائل ومجموعات تؤمن بالمعتقدات الأفريقية المكتسبة بالفطرة"؛ وفي ص ٧١ "سيتحول جنوب السودان عاجلاً أم آجلاً إلى بؤرة تستقطب نقمة أفريقيا الزنجية اللاحقة على أفريقيا الشمالية"؛ وفي ص ٩٣ تصل نظرة الجنوبيين "درجة إدعاء بعض المثقفين من جنوب السودان أن الشماليين يعتبرون الجنوبيين "همجاً وعبيداً وعراة" (تستشهد بقول أوليفر ألبينو) ثم تعلق الكاتبة "وإن صح هذا الإدعاء إلا أنه لا يجوز التعميم"؛ وفي ص ٣٤٦ "ومن ثم القبول الضمني بأن العروبة تمثل رابطة ثقافية بينما الأفريقية تمثل رابطة جغرافية".

- ما يؤخذ على الكتاب أيضاً الأخطاء الطباعية والنحوية والفنية الكثيرة جداً، مما يجعله في حاجة لمراجعة عامة، خاصة إذا أريد إعادة طباعته. من الأخطاء الفنية مثلاً ابتداء الهوامش من الرقم (ا) في نهاية كل صفحة وعدم تسلسلها في الكتاب، مما ينافي ما هو متعارف عليه ويجعل من العسير جداً تتبعها. كذلك بتر الجُمل مثال الفقرة الأخيرة من ص ٣٤٨.

- ربما يحتاج الكتاب إلى فصل إضافي لتحديث المعلومات وتتبع المستجدات، خاصة عند إعادة طبعه، كما تحتاج بعض المعلومات إلى مراجعة مثل المساحة والدول المجاورة، وكذلك الإحصائيات الخاصة بالبترول (ص ٣٠٣-٣٠٤).

- هناك عدم اتساق في استعمال المصطلحات، حيث يتناول العنوان "الصراع" بين شمال وجنوب السودان بينما يتحدث كل الكتاب عن "النزاع" بين المنطقتين؛

والمعروف اصطلاحياً أن هناك فرقاً كبيراً بين اللفظين. كذلك الأمر في استعمال "مشكلة" أبيي و"قضية" أبيي، إلخ.

- يلاحظ أيضاً كثرة تفرع وانقسام الكتاب إلى فصول ثم مباحث ثم كل مبحث إلى عدد من المطالب ثم عدد من العناوين الجانبية داخل المطلب، مما يؤدي إلى صعوبة تجميع الموضوعات، بل وقد يضيع متعة تتبع منطق الدراسة؛ كما أنه ليس هناك ما يمنع إضافة المزيد من الفصول لتسهيل توزيعها.